UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT
UNCTAD

بيان صحفي مشترك

صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

التقدم المحرز في تكامل أفريقيا يُعزز التوقعات لتحول اقتصادي في مصر

جنيف، 8 يوليو/ تموز 2021 – يُمكن لاتفاقية التجارة الحرة الأفريقية (AfCFTA) إضافة ما لا يقل عن 32 شريكا تجارياً جديداً لمصر والمساعدة في تنويع وتحديث الاقتصاد فيها.

لتتحقق الاستفادة الكاملة من اتفاقية التجارة الأفريقية، فإن مصر بحاجة لتحديث نهجها السياساتي للتحول الاقتصادي، وفق ما بينه تقرير مراجعة سياسة تحويل الإنتاج في مصر الصادر في 8 يوليو/تموز.

وأُطلق التقرير من قبل الحكومة المصرية بالتعاون مع مركز التنمية بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) والبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد (Afreximbank).

مركز ثقل اقتصادي

تُعد مصر من بين مراكز الثقل الاقتصادي في أفريقيا. ويورد التقرير أنه "على الرغم من أن أفريقيا تعد لاعباً صناعياً صغيراً، حيث تُسهم بـ 2 في المائة من التصنيع العالمي فقط ، فإن مصر هي أكبر مركز للتصنيع في القارة، وهي مسؤولة عن 22 في المائة من القيمة المضافة في هذا القطاع."

وما فتئ النمو الاقتصادي السريع للبلد يجتذب عدداً متزايداً من المستثمرين الأجانب، الذين يختارون مصر للإنتاج لقارة أفريقيا والشرق الأوسط.

وبين عامي 2017 و2020، جذبت مصر أعلى نسبة استثمار أجنبي مباشر في الإلكترونيات والتصنيع الكهربي في أفريقيا (21 في المائة من اجمالي المشاريع)، وتحتل ثاني أعلى مرتبة بين بلدان القارة من حيث المشاريع المعتمدة على المعرفة المكثفة (14 في المائة)، بحسب التقرير.

غير أن التبادل التجاري لمصر مع الاقتصادات الأفريقية لا يزال ضعيفاً، فلا تتجاوز نسبة صادرات مصر من البضائع إلى الدول الأفريقية 15 في المائة من صادراتها.

تجاوبت مصر سريعا لتخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة الكورونا. حيث بلغت حزمة التعافي التي تم حشدها في العام 2020 ما يعادل 1.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمصر، بما في ذلك التخفيضات الضريبية وعمليات تأجيل القروض والائتمان المدعوم للشركات.

ومنذ العام 2017، ومصر تواصل إصلاح إطارها الإداري والتنظيمي لجذب الاستثمار، وتعزيز التجارة والرقمنة في الشركات، وفق التقرير.

ومن بين الإصلاحات الرئيسية التي أجرتها مصر ، تنفيذ نافذة وطنية واحدة، وهي منصة إلكترونية لتسريع عمليات التخليص الجمركي، في 2021.

كما وتستمر مصر في الاستثمار لرفع مستوى الجودة الإنتاجية، مثل تأسيس الهيئة الوطنية لسلامة الأغذية في 2017.

كما وأصبحت مصر واحدة من أهم مراكز الشركات الناشئة على مستوى القارة الإفريقية. إذ تمثل الشركات الناشئة في مصر 14 في المائة من الشركات الناشئة في أفريقيا، و10.5 في المائة من رأس المال الاستثماري في القارة.

غير أن مصر لا تزل تعتمد بشكل كبير على الأدوات التقليدية لدعم التصنيع مثل المناطق الاقتصادية الخاصة.

كيفية المضي قدما

يقول التقرير إن مصر بحاجة لمواصلة تنفيذ إصلاحات فعالة لتحقيق المزيد من التقدم الاقتصادي .وعلى الرغم من أن الأجندة واسعة ، فإن التقرير يحدد ثلاثة إجراءات يمكن أن تصنع فارقاً كبيراً في الوضع الحالي وهي:

1. **الاستثمار لجعل اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية محركا حقيقيا للتنمية:** تحتاج مصر إلى تنفيذ سياسات صناعية فعالة ومراقبة أثرها عن طريق إنشاء آلية للمراقبة والتقييم لرصد التقدم في تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية، اتصالا مع رؤية مصر 2030 وبرنامج الإصلاح الهيكلي الوطني للأعوام 2021 إلى 2024.
2. **إشراك القطاع الخاص في الابتكار.** بالمقارنة دولياً، الأدوات والميزانية المخصصة للابتكار والبحث والتنمية في مصر تعد قليلة. ويُعد إدخال الحوافز المالية من خلال القانون رقم 2017/72 خطوة للأمام. وينبغي على البلد زيادة الدعم الحكومي للابتكار لجميع الشركات في جميع القطاعات، لتعزيز الأدوات القائمة، مثل الشركات الخاضعة لإدارة مشتركة من قبل مركز تحديث الصناعة وصندوق التنمية التكنولوجية.
3. **تهيئة صناعة القرار للمستقبل.** ستستفيد مصر من خلال ترشيد وتعزيز المؤسسات المُنفذة، على سبيل المثال من خلال بناء قدراتهم للعمل في جميع أنحاء البلاد وتحديث بنيتهم التحتية للعمل بشكل أفضل في بيئة صناعة والمناظر الزراعية 4.0 .

التقرير هو نتاج 21 شهر من الدعم السياساتي، بطلب من الحكومة المصرية، ونفذتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. ساهمت إنتاج التقرير GIZ ماليزيا وإيطاليا في التقريرودعمت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي.

يُمكنكم اكتشاف المزيد عن التقرير على:

Production Transformation Policy Review of Egypt

ويمكنكم متابعة النقاشات حول التقرير عبر وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام الوسوم التالية:

#PTPREG #ProductiveTransformation

لمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بـ أناليسا بريمي، رئيسة قسم التحويل الاقتصادي والتنمية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مركز التنمية: annalisa.primi@oecd.org

للتواصل الإعلامي:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: afeworks@un.org

اليونيدو: S.SACKDA@unido.org

مركز التنمية بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: bochra.kriout@oecd.org أو +33 145 24 82 96

الأونكتاد: catherine.huissoud@unctad.org أو +41 79 502 43 11

*** ** ***